محاضرة: التحرير المصرفي

يندرج التحرير المصرفي ضمن سياق التطورات الاقتصادية العالمية، التي تقوم على التحرر من القيود و العراقيل التي تحول دون حرية النشاط المصرفي على المستوى المحلي و الدولي، و لقد بدأت عملية التحرير المصرفي في الدول المتقدمة و اكتملت بتوسع أنشطة البنوك و تدويلها، و توسعت لتشمل العديد من الدول النامية خاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات المتحولة أو الانتقالية من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، إذ لا يمكن للتحرير الاقتصادي أن يكتمل إلا بالاهتمام بإصلاح القطاع المصرفي و تحريره، كما ساهمت المؤسسات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي بالتعجيل بعملية التحرير المصرفي من خلال البرامج التي يقترحها على الدول ضمن برامج الاصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي.

ونهدف من خلال هذا المحاضرة إلى التعرف على ماهية التحرير المصرفي ومبادئه وأهدافه، بالإضافة إلى إجراءات التحرير المصرفي والنهج الأمثل له.

أولا: ماهية التحرير المصرفي:

يجدر بنا قبل ضبط ماهية ومفهوم التحرير المصرفي أن نعرج أولا على مفهوم آخر له ارتباط وثيق به ألا وهو مفهوم التحرير الاقتصادي.

فالتحرير الاقتصادي عادة ما نجده في كثير من الأدبيات الاقتصادية مرادفا لمصطلح الاصلاح الاقتصادي ويعني تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص، بمعنى آخر سحب جزئي لاختصاصات الدولة كمسئولة عن إدارة عوامل الإنتاج وتوفير الخدمات للأفراد، وإسنادها إلى قطاعات و جهات أخرى تكون قادرة على إدارتها بتوافق مع المتغيرات الحديثة و إشباع حاجيات الأفراد بشكل يخفف الهدف المطلوب للجميع.

فالتحرير الاقتصادي في مضمونه يدل على تلك السياسات التي تمكن من إدارة الاقتصاد الوطني وفق نظام وآليات السوق، ويصبح الذي يقوم بالدور الأساسي في النشاط الاقتصادي هو المشروع (القطاع) الخاص، كما يصبح الدافع على النشاط الاقتصادي حافز الربح وليس القرار الإداري.

محاضرة: التحرير المصرفي

وتركز سياسات التحرير الاقتصادي على تقليل وإزالة القيود على التجارة الداخلية والخارجية و توسيع نشاط القطاع الخاص و إطلاق حرية قوى العرض و الطلب في التسعير و جعل السوق المحلية أكثر تنافسية و تبسيط إجراءات التجارة و الاستثمار و الدفع إلى تبني معايير الجودة طبقا للمواصفات العالمية[1].

ويؤكد رونالد ماكينون في كتابه: " النهج الأمثل للتحرير الاقتصادي" أن عملية التحرير الاقتصادي يجب أن تتم على خطوات منظمة ومرتبة، حيث لا تستطيع أي دولة أن تقوم بعملية التحرير دفعة واحدة فلابد من برنامج محدد لذلك يتضمن الخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى:** السيطرة المالية أي إحكام السيطرة المالية وضبط الإنفاق الحكومي وإصلاح السياسة الضريبية والمالية العامة.

- **الخطوة الثانية:** تحرير القطاع المصرفي والمالي.

- **الخطوة الثالثة:** تحرير التجارة والاستثمار وحركة رؤوس الأموال.

1-مفهوم التحرير المصرفي:

يندرج التحرير المصرفي ضمن سياق التحرير الاقتصادي ويعتبر أحد مكوناته الرئيسية في برنامج الاصلاح الاقتصادي، ويمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق على انه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض درج القيود المفروضة على القطاع المصرفي والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه أمام المنافسة.

أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي، وخصخصة بنوك القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف والسماح للبنوك الأجنبية من الدخول إلى السوق المصرفية المحلية.

ومن جانب آخر يعرف التحرير المالي والمصرفي من خلال ثلاثة جوانب أساسية:

ا-تحرير القطاع المالي المحلي:

يشمل تحرير ثلاث متغيرات أساسية هي تحرير أسعار الفائدة عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقوف عليا لأسعار الفائدة الدائنة و المدينة، و تركها تتحدد في السوق بالالتقاء بين عارضي الأموال و الطلب عليها للاستثمار، عن طريق الملاءمة بين الاستهلاك و الإنفاق الاستثماري، و بالتالي زيادة النمو

[1] صفاء خير الدين، مفهوم التحرير الاقتصادي، حلقة نقاشية 11-13 ماي 1991، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ص: 04.

محاضرة: التحرير المصرفي

الاقتصـادي و لا يمكن أن يحدث هذا ما لم تثبت الأسـعار عند حد معين، و تحرير الائتمان و هذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، و كذا وضع سقوف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى، و ثانيا إلغاء الاحتياطات الإجبارية المغالى فيها على البنوك، و تحرير المنافسة البنكية بإلغاء و إزالة القيود و العراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية و الأجنبية، و كذلك إلغاء كافة القيود المرتبطة باختصاص البنوك و المؤسسات المالية.

ب-تحرير الأسواق المالية:

يتم بواسطة إزالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة والحد من إجبارية توطين رأس المال و أقساط الأرباح و الفوائد.

ج-يتضمن إزالة الحواجز والعقبات التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج، والعمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، و تقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي و الحقيقي و تحرير تدفقات رأس المال.

ويشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين:

- الأولى:

انه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، قبل تحرير استثمار المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.

- الثانية:

إن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد و النظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد و النظم التحوطية المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين.

وتقوم سياسة التحرير المصرفي على دعم الثقة الكاملة في الأسواق حيث يتم تحريرها من القيود الإدارية وبالتالي إعطاء لقوى السوق الحرية، عن طريق تحرير أسعار الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار.

محاضرة: التحرير المصرفي

ويحقق التحرير المصرفي إجمالا العديد من المزايا نذكر أهمها فيمايلي:

- إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسييرها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة.

- إمكانية جلب تكنولوجيا متطورة، وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة، وتطوير مهارات العاملين والاستفادة من الخبرة الأجنبية.

- تفعيل قوى السوق والمنافسة وبالتالي خروج البنوك غير القادرة على المنافسة و إمكانية اندماجها مع بنوك أكثر قوة، و عليه فان التحرير المصرفي يدفع باتجاه تشجيع الاندماج المصرفي و تكوين الكيانات المصرفية الكبيرة.

- رفع مستوى التعامل مع الزبائن واستخدام الأساليب التسويقية الحديثة، وتطوير الخدمات المصرفية.

ورغم النجاحات التي حققتها سياسة التحرير المصرفي في الدول المتقدمة، إلا أنها تشهد صعوبات في تطبيقها في الدول النامية – على غرار ما هو حاصل في الجزائر-، و ترجع هذه الصعوبات بالأساس إلى هشاشة اقتصادياتها الأمر الذي يحتم إدارة سياسة التحرير المصرفي بحذر و العمل على تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي، و ذلك بالتزام الحيطة و الحذر و التدرج في تطبيق سياسة التحرير المصرفي.

و في دراسة ميدانية أجراها صندوق النقد الدولي سنة 1995 في أكثر من خمسين (50) بلدا يمر بمرحلة انتقال تبين انه ليس هناك نموذج موحد لعملية التحرير المصرفي فيتوقف الأمر على طبيعة و بنية الاقتصاد، و درجة الإصلاحات الهيكلية المتبعة.

وعليه يمكننا القول انه ليس هناك وصفة تطبقها جميع الدول من اجل إنجاح عملية التحرير المصرفي، و يتوقف ذلك على الإجراءات المتبعة في مباشرة عملية التحرير المصرفي و على الأهداف المراد تحقيقها من وراء ذلك.

2-إجراءات التحرير المصرفي وأهدافه:

تختلف أساليب تحرير القطاع المصرفي من بلد لآخر حسب الأهداف المحددة للسياسة الاقتصادية العامة، وضمن الإطار الشامل للتحرير الاقتصادي، فهي إما إجراءات تهدف إلى تحسين السياسة النقدية، أو لتشجيع المنافسة في القطاع المصرفي، أو لتحسين الأساليب وتطوير الأسواق المالية أو لدعم التنظيم الهيكلي للجهاز المصرفي، ويمكن تلخيص هذه الإجراءات في النقاط التالية:

محاضرة: التحرير المصرفي

- إلغاء القيود على سعر الفائدة وتوسيع مجال تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها.

- إلغاء القيود الإدارية المقيدة لحرية البنوك مثل تحديد السقوف الائتمانية أو التمويل التلقائي للمؤسسات المملوكة للدولة.

- تدعيم استقلالية البنوك والمؤسسات المالية في اتخاذ قراراتها وفقا لقواعد السوق.

- إعادة هيكلة بنوك القطاع العام وفتح ملكيتها أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

- السماح بإنشاء البنوك سواء تعود ملكيتها للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، والسماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية.

- تقليل الحواجز أمام الإنظمام والدخول إلى السوق المصرفي وتسهيل إجراءات الانسحاب منه.

- تحسين درجة الشفافية في المعاملات وزيادة أوجه الحماية للمودعين والمستثمرين.

- إطلاق حرية تحديد العمولات وتسعير الخدمات المصرفية.

- إعادة تكوين قاعدة رأس مال البنوك (إعادة رسملة البنوك).

- تدعيم الإشراف والرقابة للمحافظة على انضباط السوق المصرفي.

إن التحرير المصرفي يتطلب توافر مجموعة من الشروط من أهمها مايلي:

ا-ضمان المنافسة:

إن التحرير المصرفي يتطلب إلغاء كافة المعوقات أمام حرية المنافسة، وذلك لتجنب الوقوع في فروق واسعة بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض، ومنع التوسط المفرط والتمييز في عملية منح الائتمان، وكذلك لضمان استجابة الجهاز المصرفي لتوجيهات السلطات النقدية والمالية.

ب-ضمان عدم تجزئة السوق:

إن اتجاه المشروعات إلى التعامل مع بعض المؤسسات المالية والمصرفية دون الأخرى نتيجة لامتلاك هذه المشروعات للمصارف، قد يؤدي إلى عدم اكتمال السوق، وكذا يجب إعطاء تسهيلات لمنح التراخيص وتسهيل عمليات الاندماج وفتح فروع مصرفية جديدة.

محاضرة: التحرير المصرفي

أما أهداف التحرير المصرفي فيهدف إلى خلق شروط المنافسة في السوق المصرفي والحد من الاحتكارات والتقليل من الحواجز والعراقيل التي تحول دون التوسع في أنشطة البنوك وتوفير بيئة مصرفية تنافسية لزيادة جلب الادخار و الاستثمار، و تتمثل أهداف التحرير المصرفي في جملة من الأهداف أهمها :

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد وزيادة معدلات الاستثمار.

- رفع فعالية الأسواق المالية المحلية وتمكين البنوك الوطنية من تطوير خدماتها وزيادة قدراتها التنافسية في الداخل والخارج.

- تحرير التحويلات المالية الخارجية مثل تحرير العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال.

- جعل النظام المصرفي أكثر قوة لمواجهة تحديات التطورات الاقتصادية العالمية.

- تمكين البنوك والمؤسسات المالية المحلية من الاندماج في الأسواق المالية العالمية.

ثانيا: شروط نجاح التحرير المالي والمصرفي:

هناك أربعة شروط أساسية يحددها مؤيدو التحرير المالي والمصرفي لإنجاح هذه السياسة و هي :

1-توافر الاستقرار الاقتصادي العام:

إن التحرير المصرفي يتطلب مناخ مستقر للاقتصاد الكلي حيث يتم الاستفادة كلية من مزاياه، إن التضخم المرتفع و العجز الكبير في الميزانية العامة للدولة، و أسعار صرف غير مستقرة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على عملية التحرير المصرفي، و تؤثر بشكل عكسي على الاندماج في النظام المالي الدولي ، و يساهم في إضعاف النظام المصرفي الوطني و التأثير على إنجاح سياسة التحرير المصرفي، و ذلك لأن من بين الأسباب الرئيسية لتعثر سياسة التحرير المصرفي السياسات غير السليمة لإدارة الاقتصاد الكلي، و التنظيم و الإشراف الحكومي غير المناسب و التدخل غير السليم في الأسواق المالية.

إن فترة التحول إلى نظام مالي مفتوح هامة جدا، وذلك لكون سياسة التحرير المالي والمصرفي تكون لها نتائج غير مرضية عندما تكون الأسواق المالية غير متطورة أو تكون الثقة في السياسات الجديدة مازالت ضعيفة.

وعلى هذا الأساس فان التحرير المصرفي يتطلب سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار، بالإضافة إلى أسعار صرف وسياسات مالية سليمة تدعم الاستقرار المالي.

محاضرة: التحرير المصرفي

ومن اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يجب اتخاذ إجراءات وقائية وأخرى علاجية التي تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية وسياسة التحرير المصرفي، فالإجراءات الوقائية تتعلق عادة بإجراء تدابير تتخذ قبل وقوع الأزمات المالية والمصرفية، وتصميم هياكل تنظيمية وقوانين للحد من المخاطر، وحماية المودعين وتصحب هذه الإجراءات قوة إشراف حكومي على الجهاز المصرفي وأحكام الرقابة والتدقيق المحاسبي الخارجي.

أما الإجراءات العلاجية فعادة ما تتخذ عند حدوث الأزمات وتكمن في تطوير نظام التامين على الودائع لحماية المودعين والتقليل من الذعر المالي الذي قد يصيبهم.

إن أهم عبء يقع نتيجة السياسات غير المستقرة للاقتصاد الكلي هو ضعف الثقة في وضع السياسات الحكومية وفي التحرير الاقتصادي والمصرفي وذلك راجع لكون إدارة الاقتصاد الكلي تكون صعبة خلال فترة التحول والانتقال من اقتصاد مغلق محتكر من طرف الدولة إلى اقتصاد مفتوح ومتحرر و يعمل وفق آليات السوق.

2-إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي:

إن تطبيق سياسة التحرير المصرفي يجب أن تبدأ على مستوى الاقتصاد المحلي (الوطني) بقطاعيه الحقيقي والمالي بحيث يتم في القطاع الحقيقي ترك تحديد الأسعار وفق قوى السوق، وفرض ضرائب عقلانية على المؤسسات ورفع دعم الدولة للأسعار، وتطبيق سياسة الخوصصة وتشجيع القطاع الخاص.

أما القطاع المالي والمصرفي فيتم فيه منح المزيد من استقلالية البنوك في اتخاذ قراراتها خاصة في منح الائتمان، والتخلي عن التخصص القطاعي، ورفع القيود عن تدفق وانتقال رؤوس الأموال في التجارة الخارجية على المدى القصير، ثم بتنقل التحرير إلى المستوى الخارجي بقطاعيه الحقيقي يتم فيه رفع القيود عن التجارة الخارجية وتحريرها، والسماح بالتحويلات المالية نحو الخارج.

أما القطاع المالي والمصرفي فيتم فيه السماح بإنشاء بنوك أجنبية، وحرية حركة رؤوس الأموال، وقابلية العملة للتحويل وحرية الصرف .... وغيرها.

وعموما يمكننا القول أن عملية التحرير المصرفي يمكن أن تتحقق على مراحل تتوقف درجتها و سرعتها على الهيكل الاقتصادي للدولة، و مرحلة التنمية التي بلغها، و الأهمية النسبية لكل من القطاع العام و الخاص و دورهما في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

محاضرة: التحرير المصرفي

3-الإشراف الحذر على الأسواق المالية:

إن إنجاح سياسة التحرير المالي و المصرفي يتطلب إشراف حكومي قوي من اجل منع الانحرافات و المحافظة على انضباط السوق المصرفي، و تفادي وقوع الأزمات المالية و المصرفية و يهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المصرفية و المالية إلى الاهتمام بإدارة المخاطر و التنبيه إليها، و ضمان الشفافية و الاهتمام بالأوضاع المالية للبنوك و المؤسسات المالية و الاهتمام بالهيكل التنظيمي و الإداري لجهات الرقابة و تسهيل تدفق المعلومات و التنسيق بين أنشطة إصدار القرار و متابعة تنفيذه، و إقامة هيئات رقابية و إشراقية تتمتع بالاستقلالية و على رأسها البنك المركزي و هذا كله بهدف تحقيق استقرار النظام المصرفي، و لقد سعت لجنة بازل للرقابة المصرفية على التأكيد على ضرورة تعميق مفهوم الإشراف الحذر و عملت منذ نشأتها على توحيد معايير الإشراف و الرقابة على الأنظمة المصرفية لضمان استقرار النظام المصرفي الدولي.

4-ضرورة توافر المعلومات الكافية عن السوق:

يتطلب إنجاح سياسة التحرير المصرفي توافر المعلومات الكافية عن السوق المالي والمصرفي وإتاحتها أمام كل المتدخلين فيه، و يتعلق الأمر بالمعلومات التي توفرها جهات الإشراف و الرقابة و المتعلقة بالقوانين و اللوائح المنظمة للنشاط المصرفي، و من جهة ثانية المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك و إتاحتها أمام جهات الرقابة و الإشراف، و أمام المتعاملين و المستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المالية.

كما يتطلب الأمر وجود آليات لتنسيق هذه المعلومات بحيث يكون انسيابها بشكل واضح وخال من التناقض و تهدف إلى تدعيم عنصر الشفافية.

ثالثا: العلاقة بين التحرير المصرفي والأزمات المصرفية:

بينت دراسة تجريبية أجريت من طرف: Reinhare et Kaminski تحت عنوان The Twin Crises: The causes of banking and balance of Payment Problems، و قدمت هذه الدراسة في شكل ورقة عمل إلى صندوق النقد الدولي على 20 دولة من آسيا و أمريكا اللاتينية و أوروبا و الشرق الأوسط من فترة الستينات إلى غاية منتصف التسعينات و بينت النتائج التالية:

محاضرة: التحرير المصرفي

- ندرة الأزمات المالية والمصرفية خلال فترة الستينات و هذا بسبب الرقابة الشديدة المفروضة على الجهاز المصرفي.

- إثر ظهور موجة التحرر المالي والمصرفي في العالم وخاصة مع بداية سنوات التسعينات تصاعدت بشدة الأزمات المصرفية، ومعظمها كان ناجما عن سياسات التحرير المالي والمصرفي.

كما أكدت دراسة أخرى قام بها خبيري صندوق النقد الدولي وهما: E.Detragiache & Demirguc.Kut سنة 1998 بعنوان التحرير المالي والهشاشة المالية، وأقيمت الدراسة على 53 دولة خلال الفترة 1980-1995 وأكدت أن سياسة التحرير المالي تزيد من احتمال حدوث الأزمات المصرفية.

وهذا ما تم فعلا من خلال الأزمة المالية والمصرفية التي حدثت بدول جنوب شرق آسيا عام 1997، وبالمكسيك، وروسيا و غيرها من الدول التي عرفت حدوث أزمات مصرفية نتيجة تطبيق سياسة الانفتاح و التحرير المصرفي و منها الجزائر كما حدث سنة 2003 بعد تفجر أزمة بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري.

و من بين أهم العوامل التي ساهمت في حدوث الأزمات المالية و المصرفية هي المنافسة الشديدة بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى بعد مباشرة سياسة التحرير المالي، الأمر الذي أدى إلى تقلص و انخفاض مردودية العمليات المصرفية التقليدية و اتجاه البنوك و المؤسسات المالية إلى المضاربة في الأسواق المالية و التوسع في التعامل بالمشتقات المالية، و المضاربة في سوق الصرف الأجنبي، و التوسع أيضا في العمليات خارج الميزانية، مما يؤدي إلى تدفق كبير في رؤوس الأموال قصيرة الأجل، فيسفر عنه عدم استقرار الاقتصاد الكلي و بالتالي يجعله معرضا أكثر للصدمات الخارجية، حيث أن أية صدمة أو إشاعة يمكن أن تؤدي إلى هروب مفاجئ لرؤوس الأموال نحو الخارج و انهيار العملات المحلية، و ينتج عنه أزمة حادة في السيولة و بالتالي ينتشر الذعر المصرفي لدى المودعين و هو ما يفسر الأزمة المالية و المصرفية.

وتجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبه كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في مساعدة العديد من الدول في تحديد وتشخيص مشكلات الجهاز المصرفي، وتصميم استراتيجية الاصلاح وإعادة هيكلة

محاضرة: التحرير المصرفي

المصـــارف والتأكد من أن هذه الاســـتراتيجية تتماشـــى مع الســـياســـات الاقتصـــادية الكلية ومن أهم هذه المساعدات[2]:

- إجراء تحسينات حول التشريعات الأساسية للمصارف المركزية وبقية الجهاز المصرفي.

- إجراء تحسينات في السياسة النقدية والمالية وإدارة النقد الأجنبي، وتطوير السوق النقدي.

- تحسين أوضاع الديون الحكومية، وتطوير الإحصاءات النقدية.

- تصـــميم نظم المدفوعات وترتيبات نظام التامين على الودائع، وإعداد أنظمة الحيطة المالية وتعزيز القدرات الإشراقية والرقابية، لاسيما دخول المصارف إلى الأسواق وخروجها منها.

وقد أظهرت التجارب أن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصـــرفي متطور ومتحرر هي في الغالب الدول التي استفادت من ارتفاع المدخرات وحققت أداء أفضل في مجال الاستثمار والنمو الاقتصادي، وأن هذا الأخير مقترن بوجود قطاع مالي ومصرفي متطور.

كما أن قدرة القطاع المصـــرفي على أداء دوره مرتبط إلى حد بعيد بمدى مســـايرته للتحولات والتطورات الاقتصـــادية والمالية العالمية في خضـــم تســـارع وتيرة العولمة و أبعادها المختلفة، فكلما اكتســـب النظام المصـــرفي القدر الكافي من المرونة و القدرة على التكيف مع التطورات العالمية كلما أمكن ذلك من القدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

[1] صفاء خير الدين، مفهوم التحرير الاقتصادي، حلقة نقاشية 11-13 ماي 1991، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ص: 04.

[1] رونالد ماكينون، ترجمة د. طيب بطرس و ســـعاد الطنبولي، النهج الأمثل للتحرير الاقتصـــادي، الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية، الطبعة الأولى، 1996، ص: 17.

[2] حياة شحاته، دور البنوك في الاصلاح الاقتصادي في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية، مجلة معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري، 1994، ص: 04.

محاضرة: التحرير المصرفي

[1] بن طلحة صليحة & معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية واقع و تحديات، المنعقد يومي: 14-15 ديسمبر 2004، جامعة الشلف، ص: 477.

[1] Saoussen Ben Garma, Libéralisation financière et crises bancaire le cas des pays émergents, à partir du site d'internet : www.univParis13.13/CEPN/BenGarma.pdf, page 05, consulté le : 10-07-2005.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

[1] مكرم صادر، تحديث القطاع المصرفي السوري اتجاهات التحديث و قواعده، موقع شبكة الانترنت جمعية العلوم الاقتصادية السورية:

www.MAFHOUM.com/syr/artictes-02souka,htm, consulté le : 16/05/2005.

[1] عبد الله فكري محمد الوكيل، تقييم أداء البنوك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي، رسالة دوكتراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1997، ص:16.

[1] عبد الله فكري محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

[1] بن طلحة صليحة & معوشي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص: 478.

[1] طارق عبد العال حماد، التطورات الاقتصادية العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع سبق ذكره، ص:41.

* سيتم تفصيل ذلك في الفصل الثالث المبحث الثاني من البحث.

[1] Luis Miotti & Dominique Philon, Libéralisation financière, spéculation et crises bancaire, à partir du site d'internet : wwww.Cepii.fr/Francgrap/publications/econiter/rev85/Miotti.pdf, consulté le : 10-07-2005.

[1] حياة شحاته، دور البنوك في الاصلاح الاقتصادي في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية، مجلة معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزي المصري، 1994، ص: 04.